ثالثا: أنواع الفساد

تتمثل أنواع الفساد فيما يلي:

1) الفساد من حيث الحجم:

الفساد من حيث الحجم يتمثل في الفساد الكبير والفساد الصغير، والفساد الكبير، الذي يقوم به المسئولين كرؤساء الدول والحكومات و الوزراء ومن في حكمهم، وهدفه يتمثل في المصالح المادية أو الاجتماعية الكبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة، ويعتبر هذا النوع من اخطر أنواع الفساد الإداري لأنه أعم أشمل ويكلف الدولة مبالغ ضخمة، حيث يرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات و وتجارة الأسلحة...الخ

أما الفساد الصغير فهو عكس الفساد الأول يرتكب من قبل صغار الموظفين، في مؤسسات دنيا، كما أن المقابل المالي فيه بسيطا إلى حد ما، وتندرج تحته الرشاوى الطواعية، مثل تلك التي تقدم مقابل التعجيل في الحصول على تراخيص البناء مثلا، أو ترخيص مزاولة نشاطات معينة...الخ

2) الفساد حسب انتماء الأفراد:

الفساد حسب انتماء الأفراد يظهر في قطاعين وهما القطاع العام والقطاع الخاص، بالنسبة للفساد في القطاع العام، ينتشر في الإدارة الحكومية وما تابعها، وهو من أكبر معوقات التنمية، وفيه يتم استغلال المنصب العام لأجل الأغراض والمصالح الشخصية. أما الفساد في **القطاع الخاص**، ينتشر في الإدارات والمؤسسات التابعة للخواص، يتم من خلاله استغلال نفوذ القطاع الخاص باستعمال مختلف الوسائل من رشوة وهدايا، وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة، والحصول على إعانة.

3) الفساد حسب نطاق انتشاره:

الفساد حسب نطاق انتشاره يتمثل في الفساد الدولي والفساد الداخلي، فالفساد الدولي عبارة عن فساد يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة وحتى القارات، مثل ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، كمنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي وغيرها، وصورته تتمثل في الجرائم العابرة للحدود الوطنية.

أما الفساد الداخلي، فهو عكس الفساد الدولي حدوده الجغرافية تكون داخل الدولة، وجرائم مرتكبيه من الموظفين والأفراد لا تخرج من حدود دولتهم،

4) الفساد حسب المنشأ أو مجال الانتشار أو النشاط:

ويتمثل في كل من الفساد الأخلاقي، الفساد الثقافي والاجتماعي والأمني، الفساد القضائي، الفساد السياسي، الفساد الاقتصادي والمالي ، الفساد الإداري وحتى التعليمي.

أ-الفساد الأخلاقي والثقافي:

الفساد الأخلاقي هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكيات المخالفة للآداب.

أما الفساد الثقافي يقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه، لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع.

ب-الفساد الاجتماعي والأمني:

ويتمثل الفساد الاجتماعي في انهيار سلم القيم والمعايير السلوكية والاجتماعية، وضرب الثقافة والبنية الاجتماعية، ويمثل هذا النوع أخطر أنواع الفساد على الاطلاق، فيفقد المجتمع قدرته على التمييز بين الأخلاقيات الصحيحة والمنحرفة والسلوكيات النزيهة والفاسدة، فهو يحطم الضوابط الاجتماعية، فيوسع من مجال قبول المجتمع للممارسات والقيم والأخلاقيات الفاسدة.، وقد يكون المجتمع وسيلة أساسية لمحاربة الفساد المنتشر في مؤسسات الدولة، فمنظمة الشفافية الدولية تدعو إلى الاستفادة من دور المجتمع المدني في زيادة الوعي والاستفادة من المعلومات من أجل تقويض انتشار الفساد.

إن عدم الاستقرار وعدم توفر الأمن يعد من الأسباب الرئيسية للفساد أين يكثر السلب والنهب للمال العام وفقدان للممتلكات العامة والاضطرابات في الامن، وبذلك عدم الاستقرار والطمأنينة للمواطنين وتوقف لحركة الاسواق التجارية والصناعية التي تؤدي الى الركود الاقتصادي والتفكك الاجتماعي.

ت-الفساد التعليمي:

وهو ذلك الفساد المتواجد في مؤسسات التعليم من قبل بعض المسؤولين الذين بات جل اهتمام جمع المال والنهب والسلب وتقلد المناصب،

ولقد أشارت العديد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية إلى تعدد أشكال الفساد بالتعليم، بدءًا من المستوى المركزي بوزارات التعليم وصولًا لمستوى المدرسة، وقد ميزت ناتاليا روميانتسيفا Nataliya Rumyantseva سنة 2005 ببحثها بعنوان "تصنيف الفساد في التعليم العالي" بين الفساد الذي لا يتورط به الطلاب كوسطاء وتأثيره غير المباشر السلبي على قيمهم وفرصهم بالتعلم كالاحتيال في المشتريات العامة، والفساد الذي يتورط به الطلاب كوسطاء وتأثيره المباشر السلبي على تشكيل قيمهم ومعتقداتهم كدفع الرشاوى للحصول على شهادة دراسية، والأموال غير الشرعية التي قد يتم دفعها للحصول على درجات جيدة أو شهادة دراسية...الخ.

ث-الفساد القضائي:

وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي غلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره :المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور، والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة.

ج-الفساد السياسي:

وهو ما تعلق بالانحراف الذي متارسه النخب الحاكمة في السلطة المتحكمة في تسيري مؤسسات الدولة، من خلال استغالها لنفوذها في السلطة ومكانتها في المجتمع، تستفيد هذه النخب من منافع مادية وعوائد مالية بفعل اختلاس الأموال العمومية أو تلقي الرشاوى، وقد تكون منافع غير مادية كالتعدي على الحقوق والحريات الشخصية وتجاوز مبدأ التداول على السلطة بتزوير الانتخابات وتوجيه وسائل الإعلام من أجل صنع رأي عام مؤيد لسياستها، ومحاربة الكفاءات والإطارات النزيهة وتهميشها وتهجيرها.

ح-الفساد الاقتصادي والمالي:

هو الفساد الناجم عن تركز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تعمل على المستوى الكلي أو القطاعي، وتجعل القرارات التي تتحكم فيها في خدمة مصالحها الخاصة، مستغلة ضعف أساليب الرقابة وغياب الشفافية وعدم المحاسبة والعقاب، فتكون كيانات الدولة والهيئات الاقتصادية العامة عرضة لفساد وتبديد مواردها وتحويل الثروات العامة إلى ثروات خاصة، وتضرب بذلك الضوابط والقواعد المتعارف عليها في مصداقية المعاملات والمبادلات الاقتصادية.

أما الفساد المالي فيتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. وتتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل غسيل الأموال والتهرب الضريبي، تزييف العملة النقدية...الخ

خ-الفساد الاداري:

يرتبط هذا الفساد بأفعال وكيانات الموظفين في مؤسسات وأجهزة الدولة، ويتمثل في الانحرافات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته مهامه في وظيفته العامة من أجل تحقيق منافع شخصية وتنتشر هذه السلوكيات بقوة عندما تضعف أو تنعدم الرقابة على أعمالهم، وتتجلى أهم صورها في التسيب واللامبالاة وعدم احترام مواعيد العمل، فهي تعرب عن عدم الشعور بالمسؤولية ، كما تندرج ضمنها أعمال إفشاء الأسرار الوظيفية ، التي تؤثر على تحقيق أهداف الإدارة العامة وتعيق مصالحها العامة.

رابعا: أسباب الفساد

من بين أهم أسباب الفساد نجد ما يلي:

1) ضعف النظام السياسي وضعف الممارسة الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة في سلطة الدولة وغياب الشفافية والرقابة، فالأنظمة الاستبدادية والتسلطية تساعد في انتشار الفساد بمختلف أشكاله (سياسي، إداري، مالي ...)

2) عدم فاعلية نظام الفصل بني السلطات، فاستقلالية القضاء من أهم وسائل محاربة الفساد، فمعظم دول العامل المتخلف تعاني من إشكالية استقلالية القضاء، ويعتبر دور المؤسسات القانونية والدستورية فيها شكليا بعيدا عن تجسيد سلطة القانون.
3) ضعف التشريع والقانون في مجال محاربة الفساد ومعاقبة المفسدين، فغياب أو ضعف نصوص قانونية تعاقب الفاسدين يساهم في انتشار الفساد وعدم الخوف من العقاب.
4) كثرة القيود والإجراءات البيروقراطية خاصة في جمال الاستيراد والتصدير والاستثمار، وما يرت عنها من إطالة الإجراءات وتعقيدها، وهوما يفتح الباب لتلقي الرشاوى من طرف المسئولين والموظفين العموميين مقابل تسهيل وتسريع الإجراءات.
5) انخفاض أجور الموظفين العموميين ونقص الحوافز وتأخر صرفها نتيجة سوء التسيير الإداري والحكومي يدفع في كثير من الأحيان بالموظفين نحو قبول الرشاوى والعملات مقابل تقديم خدمات غير قانونية.
6) ضعف الكفاءات الاقتصادية وخضوع التعيينات في المناصب الحساسة للمحاباة مقابل إقصاء أصحاب الكفاءة والشهادة، فتسلل الموظفين غير الأكفاء في المواقع الإدارية العليا يؤدي إلى ضعف الأداء